طرائق وضع المصطلحات التوليد والاقتراض والترجمة نظرة تفصيلية في مجامع اللغة العربية

أحمد محمد القادري

كلية التربية – جامعة غريان

alkadryahmad9@gmail.com

تاريخ الاستلام 19-02-2024

ملخص البحث

يسلط هذا البحث الضوء على قضية من أهم القضايا التي شغلت الباحثين في شتى مجالات الحياة، توسعت نتيجة للسرعة التي ميزت هذا العصر، وهي قضية المصطلحات العلمية، وتعد قضية ليست بالجديدة فهي تعود لأصل وضع اللغة أساسًا، على اعتبار أن اللغة مواضعة أو يغلب عليها التواضع بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة ، ونحت الدراسة هنا منحى متجاوزًا الأسباب والدواعي لظهور المصطلحات، واهتمت بمعالجة مرحلة لاحقة لها انصب الاهتمام فيها على الطرق التي سلكتها العربية في التعامل مع المصطلحات المحلية منها والوافدة، مبرزة دور المؤسسات المتخصصة في هذا الشأن وبالأخص المجامع اللغوية.

المقدمة

من الأمور التي أصبحت ثابتة قارّةً لا تحتمل جدلًا ولا مراء، أن المصطلحات هي مفاتيح العلوم التي بها يتمكن المعلم والمتعلم من الولوج إلى العلم، ومعرفة خفاياه، وما يقصد إليه مصطلحه، وهذا ما جعل العلماء يستشعرون خطر الخلط والاضطراب الحاصل أحيانًا فيه، وقد أدرك علماء العربية المتقدمون هذا الخطر فانصرفوا إلى التأليف فيه ورسم حدود المتشابه منه، والتعامل مع الدخيل على اللغة فأخضعوا ما يقبل التعريب لقواعد العربية، وقبلوا ما استعصى عليهم تعريبه فأخذوه كما هو وجعلوه دالًّا على شيء محسوس أو مجرد، فوافق الهدف ورفع اللبس، غير أن الحياة لا

تتوقف، ويستجد فيها كل يوم من الأشياء والمخترعات ما يحتاج إلى مقابل يوضحه ويحدده، وقد قابلت العربية هذا التجدد باللين والقبول واتخذت لذلك سبلًا وطرقًا، وتطور الأمر حتى اتجهت إلى التنظيم وتكليف من يقوم بهذا الأمر، فأنشأت لذلك المؤسسات التي تضطلع بهذا الدور، وتتمثل المؤسسات الحديثة في المجامع اللغوية التي بذلت جهودًا مشكورة في سد حاجة الناس من المصطلحات، واعتمدت طرقًا ثلاثة في التعامل مع اللفظ الوافد وقد حاولت في هذا البحث أن أُلقى نظرة فاحصة على هذه الطرق وهي التوليد والاقتراض والترجمة ، التي اعتمدت طرقًا للتعامل مع المصطلحات الوافدة، وما يحتاجه الناس من مصطلحات تلبي الغرض وتسد النقص، وأقف على دور المجامع من التعامل مع المصطلحات الوافدة والمفاهيم المستحدثة، فكان لابد من نظرة لتقسيم العمل، فارتأيت أن يكون على ثلاثة أقسام: أولها التعريف بالمصطلح لغة واصطلاحًا، ونشأته وما يصح به الضبط في وضعه أو نقله، وثاني هذه الأقسام طرق وضعه من توليد وتعريب وترجمة، وابتدأت بالتوليد؛ لأنه خاصية العربية ولا يخالطها شيء من خارجها، ثم الاقتراض بنوعيه التعريب والتدخيل وذلك بإخضاع اللفظة لقواعد العربية ، ويستحسن في بعض المصطلحات التي تدل على مفاهيم لا مقابل لها في الجهاز المفاهيمى لدى اللغة الهدف، فإذا ما عسر هذا اتجه إلى الترجمة التي قيدت بشروط دقيقة؛ لأن أكثر الخلط واللبس الذي يلحق الألفاظ ودلالتها على المعاني يأتي من قبلها، ثم وقفت على دور بعض المجامع العربية في خدمتها لأمر المصطلحات توليدًا واقتراضًا وترجمةً، وانتهجت في عملي هذا منهجًا وصفيًا مطعمًا بالمنهج التاريخي عند الحاجة إليه .

المصطلح : مفهومه ونشأته ومعايير وضعه

أولًا: مفهومه

لقد دأب أهل العلم على محاولة ربط المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، وهذا ما أرتضيه؛ وذلك لأن أصل التوليد في اللغة يرتبط غالبًا بالمناسبة بين المصطلح العلمي ومعناه اللغوي.

إن المعاني التي يدور حولها الجذر(ص ل ح) تدور حول الصلح والتصالح، المضاد للاختلاف يقول ابن منظور "صلح الصلاح ضد الفساد صلَح يصلَح ويصلُح صلاحًا وصُلُوحًا" (ابن منظور 1414هـ، د ت، ج/2، ص516)، وفي المعجم الوسيط إذا قلت: " اصطلح القوم زال ما بينهم من خلاف وعلى الأمر تعارفوا عليه واتفقوا" (مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج/1، دت، ص520)، وزاد مؤلفو المعجم الوسيط توضيحه بقولهم" صلح صلاحًا وصلوحًا زال عنه الفساد والشيء كان نافعًا أو مناسبًا يقال هذا الشيء يصلح لك" (مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج/1، د ت، ص520).

تكاد تجمع المصادر التي نقلت المعنى اللغوي لـ (المصطلح) والذي أصله الجذر (صلح) على أنه يدور على معنى الصلح والتصالح، وفي الأغلب الأعم تكون هناك مناسبة بين المعني اللغوي (الوضعي) والمعنى الاصطلاحي التواضعي، فقد يكون المعنى عامًّا فيخصص وقد يكون خاصًّا فيعمم، وقد يتلبس بالاختصاص فتستعمل اللفظة تخصيصًا لمعنى معين، ولا ينسحب عليها قول القائلين بأن التغير الدلالي لمعاني الألفاظ ينحصر في التعميم والتخصيص، بل يتجاوزهما إلى ما تعورف عليه بانتقال المجال، ونمثل لهذه الألفاظ بألفاظ العبادات في الإسلام التي كانت تدل على معنى عام مثل الصلاة التي كانت تطلق على مطلق الدعاء فاختصت في الإسلام بعبادة مخصوصة، وهذا الحكم ينسحب على أغلب ألفاظ العبادات كالحج والزكاة....الخ، وعلى كل حال فالمناسبة مسألة ضرورية ينبغي وضعها في الاعتبار عند وضع المصطلح.

فإذا ما انتقلنا إلى المعنى الاصطلاحي للمصطلح وجدنا أن هذه الكلمة في اللغة العربية مصدر ميمي للفعل (اصطلح) من المادة (صلح) وقد حددت المعاجم اللغوية العربية دلالة هذه المادة بأنها ضد الفساد يقول الجوهري: "صلح . الصلح ضد الفساد، تقول: صلح الشيء يصلح صلوحًا مثل دخل يدخل دخولًا، قال الفراء: وحكى أصحابنا صلُح أيضًا بالضم، وهذا الشيء يصلح لك أي هو من بابتك ، والصلاح بكسر الصاد المصالحة" (الجوهري، 1987 م، ج1/ ص383).

وتلمح هذه التسمية (مصطلح أو اصطلاح) إلى أصل الوضع والمعنى العام لهذين الاصطلاحين، الذي يدور حول التصالح والتسالم، وكأن الناس في أول أمرهم كان بينهم شيء من الخلاف في وضع علامة قد تكون ذات طابع (لغوي لفظي أو وسم أو رمز) يحيل على مفهوم قابع في الذهن، ووصلوا إلى اتفاق على تسمية هذا المفهوم أو الفكرة، التي لا تزال صورة ذهنية لم يوضع لها ما يميزها ويحددها ويوضح ملامحها ويحدد حدودها؛ فلما اتفقوا، اصطلحوا على التسمية فوضع هذا المصطلح لد (مصطلح) الذي يدل على أسماء الأشياء المحتشدة خارج الواقع اللغوي وهي في الغالب الكثير مفاهيم، فقوبلت هذه المفاهيم بمسميات أو بالأحرى مصطلحات.

فالكلمة تحيل على التسالم والاتفاق بين جماعة معينة بعد ما حصل بينهم من المشادة والشقاق فـ "الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول ..... وهو إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإيزاء المعنى، وقيل الاصطلاح إخراج الشيء من معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين" (الجرجاني، 1983، ص28).

أما تعريف المصطلح عند المحدثين فيرى الدكتور محمود فهمي حجازي أن أفضل تعريف أوروبي للمصطلح هو أنه " مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها، أو الأحرى استخدامها، وحدد في

وضوح، هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وهو ما يقابله في اللغات الأخرى ، ويرد دائمًا في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد، فيتحقق بذلك وضوحه الضروري" (حجازي، دت، ص16/17).

والمصطلح اشتقاقًا هو" مصدر ميمي من (اصطلح) نقل إلى الاسمية بتخصيصه بهذا المدلول الجديد، وقد أطبق اللغويون العرب المعاصرون على استعمال كلمة (مصطلح) فذاعت في مصنفاتهم" (خسارة، 2006، ص10).

ثانيًا : النشأة

إن الحاجة الملحة للتواضع والاصطلاح لتسمية الأشياء هي أساس من الأسس التي تدفع الجماعات البشرية (اللغوية ذات اللسان الواحد) للاصطلاح على تسمية الأشياء للتفاهم والتواصل، إذ الحاجة ملزمة لوضع المسميات والمصطلحات التي تحيل على المفاهيم المنظمة للحياة البشرية، والتي ترتبط ببعضها ارتباطًا وثيقًا، وهي بهذا في حاجة ماسة إلى المصطلحات التي تضبطها، وتعين على التواصل وتحدد الأفكار بدقة، فالمصطلح كحاجة أساسية تحتاجه الجماعات البشرية موجود في كل عصر أما التصنيف فيه فظهر عند تطور الأمم وحاجتها للضبط والتصنيف والتحديد، ولعلنا نلي نظرة على الأطوار التي مر بها ونبدأ

المصطلح عند اللغويين المتقدمين

لقد انتبه علماء العلوم الإسلامية كافة بمن فيهم علماء اللغة إلى ضرورة الضبط الاصطلاحي دفعًا للبس وطلبًا لرفع الإبهام ولجوءًا إلى البعد عن الغموض تلبية لغاية الدراسات من علوم اللغة كافة، وذلك للارتباط الوثيق باللغة التي تحمل على كاهلها وضع الأدوات (الألفاظ ومعانيها، والتراكيب وسياقاتها المختلفة) التي تعد الطريق لاستنباط الأحكام التكليفية

المتعبد بها رب العالمين، غير أن هذا الأمر لا يعني أن غيرهم من أصحاب الفنون الأخرى لم يهتموا بهذا الأمر فقد كان طلب الدقة هدفًا مبتغى للجميع، غير أن المصطلح (مصطلح) جاء متأخرًا فقد شاعت أول الأمر مصطلحات أخرى تحيل على المصطلح الموضوع في التصنيف فهذا الرازي (محمد بن حمدان) سمى كتابه (الزينة في الكلمات الإسلامية) والفارابي 350هـ سمى كتابه في المصطلحات المنطقية بـ (الألفاظ المستعملة في المنطق).

وقد تنبه علماء العربية إلى أهمية ضبط المصطلحات التي تعد مفاتيحًا للعلوم وتقوم بدورها إلى تحصيل العلوم بلا لبس ولا خلط ولا تشويش يقول القلقشندي: " على أن معرفة المصطلح هي اللازم المحتم والمهم المقدم، لعموم الحاجة إليه واقتصار القاصر عليه" (القلقشندي، دت، ج1/ص33)، وقد نبه التهانوي في مقدمة كتابه (كشاف اصطلاحات الفنون) إلى أهمية المصطلح الذي جمع فيه مصطلحات العلوم الموجودة في عصره وضبطها يقول: "إنَّ أكثر ما يحاج به في تحصيل العلوم المدونة والفنون المروجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإن لكل علم مصطلحًا به إذا لم يعلم بذلك لم يتيسر للشارع فيه الاهتداء سبيلًا ولا إلى فهمه دليلًا" (التهانوي، 1962م، ج1/ص44) .

ولعل قصب السبق في هذا المجال كان لعلماء الحديث في وضع هذا الاصطلاح (مصطلح) فعلم الحديث عرف عندهم (بعلم مصطلح الحديث)، ولقد وضعوا هذا العلم لبيان وتوضيح حدود ما تعارفوا عليه من المصطلحات التي دعتهم الحاجة لضبطها، وهي مصطلحات لأفكار محددة فهمت باستقصاء الطرق التي تحدد المعنى أو ترجحه، فسموا هذه المفاهيم ووضعوا لها مصطلحات تحددها ليسهل عليهم فهم المعنى من الألفاظ التي وضعت مصطلحات مقابلة لتلك المفاهيم .

ومن الدراسات التي اهتمت بهذا الفن كتاب (الزينة في الكلمات الإسلامية) لأبي حاتم الرازي 322هـ ويسمى بأبي حاتم اللغوي، وقد جمع هذا الكتاب بين دفتيه الكلمات التي أعطاها الإسلام معان جديدة سواء بالاختصاص كما في لفظة (الصلاة)، أو انتقال مجال دلالتها كما في لفظة (الكفر).

فالمصطلحات التي اعتمدها الإسلام لمعان جديدة في حين كانت تستخدم لتدل على معان معتمدة ومتواضع عليها قبل الإسلام اكتسبت معان جديدة بعد الإسلام أو نقلت للدلالة على معان جديدة اقتضتها الضرورة فانتقلت هذه الألفاظ من دلالتها على معنى معين، إلى معنى آخر فصارت تحمل معنى جديداً، وهذا نمط اعتمدته العربية كغيرها من اللغات وهو (تغير المعنى) أو (تغير معاني الألفاظ) ولقد حدد له علماء الدلالة ثلاثة أنماط لا تزيد ولا تنقص، في أشمل تقسيم لانتقال معنى اللفظ وتغيره فيصبح يدل على معنى آخر وهذه الطرق هي : التخصيص أو التضييق، والتعميم أو التوسع، وانتقال المجال وهو أكثرها، وينطبق على الألفاظ الإسلامية التي كانت تدل على معنى محدد فأصبحت تدل على معنى آخر مناسبًا لما جد من أوضاع تحتم على الناس وضع مصطلحات جديدة، أو التعامل مع النصوص الشرعية التي نقلت معاني هذه الألفاظ من معنى إلى معنى آخر، وأناطت مهمة تحديد معنى اللفظ لكثرة الاستعمال ليحكم على دلالة هذا اللفظ على المعنى المحدد، فقد يكون هذا التغير والانتقال تامًّا كما في لفظة (الصلاة) التي أصبحت تدل على عبادة مخصوصة يتقرب بها إلى الله بعد أن كانت تعني مطلق الدعاء، وقد يكون التغير ليس جذريًّا تامًّا فينتج ما يسمى بالمشترك اللفظي الذي ينهض السياق بتحديد دلالته بالقرائن.

ومن مظاهر هذا الأمر ما نجده في كتاب الحدود لجابر بن حيان (200هـ) وهي رسالة في المصطلحات الكيميائية والطبية، ومراده بالحدود المصطلحات، و(الألفاظ المستعملة في المنطق)

للفارابي (339هـ) ، ومفاتيح العلوم للخوارزمي (738هـ) وعنوان الكتاب يحيل على محتواه فقد حوى مصطلحات كثير من العلوم كالفقه والنحو وعلم الكلام والشعر والعروض والمنطق والطب والموسيقى والفلك والكيمياء، أيضًا كتاب (التعريفات) للجرجاني (816هـ) وكتاب(كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي وغيرهم كثير.

مما تقدم يظهر مدى اهتمام علماء العربية بعلم المصطلح وإدراك أهميته؛ ولهذا وضعوا المصطلحات العلمية وصنفوها محيلة على مفاهيمها بدقة، موضوعة في مصنفات خاصة بها، وهذا العمل بذرة ما تدعو إليه اليوم المؤسسات المصطلحية التي تتطلع إلى ضبط المصطلحات، وتصنيفها ووضعها في معاجم، من المدونات العامة، ووضعها في قواعد بيانات ليسهل استدعاءها وإضافة ما يحتاجون إليه، فالفضل في التصنيف راجع للمتقدمين الذين أدركوا أهمية الضبط والتصنيف والتأليف في هذا الفن بما كان تحت أيديهم ومتاح لهم.

ثالثًا: المبادئ المعتبرة في وضع المصطلح

أقيمت ندوة في الرباط بتاريخ: 20 ، 18/ 3/ 1981م ، لتوحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي وقد أقرت هذه الندوة المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية بالاتي (حجازي، دت، ص253 ، 252 ، 251):

1. ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.

2- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

3- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

4- استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه، أو ما استقر من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معربة.

5- مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية وهذا المنهج يتمثل في:

أ- مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية؛ لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين.

ب- اعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها.

ج- تقسيم المفاهيم واستكمالها، وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كل حقل.

د- اشتراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

هـ- مواصلة البحوث والدراسات ليتيسر الاتصال بدوام بين واضعي المصطلحات ومستعمليها.

6- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقاً للترتيب الآتي: التراث فالتوليد بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت.

7- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.

8- تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة، وأن يشار إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين.

9- تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، وتجنب النافر والمحظور من الألفاظ.

10- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

11- تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع.

12- تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة، ومراعاة اتفاق المصطلح العربي من المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي، دون تقيد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي .

13- في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف تفضل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصفة أوضح.

14- تفضيل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة، إلا إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

15-عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها، ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحدة منها، وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها .

16- مراعاة ما اتفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم، معربة كانت أو مترجمة.

17- التعريب عند الحاجة وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية، ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني، أو العناصر والمركبات الكيماوية.

18- عند تعريب الألفاظ الأجنبية يراعي ما يأتي:

أ- ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية .

ب- التغيير في شكل المصطلح حتى يصبح موافقًا للصيغة العربية ومستساغًا

ج- اعتبار المصطلح المعرَّب عربيًّا، يخضع لقواعد اللغة ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق، مع موافقته للصيغة العربية.

د- تصويب الكلمات العربية التي حرفتها اللغات الأجنبية واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

هـ- ضبط المصطلحات عامة، والمعرب منها خاصة بالشكل؛ حرصًا على صحة نطقه ودقة أدائه.

المبحث الثاني: طرق وضع المصطلح

من أهم ما يميز اللغة العربية قدرتها على التطور والنمو، وذلك باستخدام وسائل صرفية ونحوية لتوليد ألفاظ وتراكيب لغوية جديدة للتعبيرعما يستجد من مفاهيم في المجتمع، وإذا علمنا أنّ اللغة العربية هي أطول اللغات العالمية عمرًا، وأثراها لفظاً، وأقدرها على التكيف مع مستجدات العصر وتوفير ما تحتاجه الأشياء المستحدثة والمعاني الجديدة من ألفاظ تناسب تلك الأشياء وتلك المعاني؛ لما تتحلى به من خصائص اشتقاقية فريدة، تأكد لنا أنَّ لغتنا العربية قادرة على استيعاب سيل المفاهيم العلمية والتقنية الجديدة، المتدفق باستمرار، وليس بجديد عليها ولا هي المرة الأولى التي تواجه فيها العربية تدفقاً مفاجئًا من مفاهيم إنسانية وعلمية لم تعهدها من قبل، فقد جاء الإسلام بمفاهيم فلسفية ودينية واقتصادية واجتماعية وعلمية جديدة، واستجابت العربية لهذا الحدث وما جاء به من مفاهيم بتوليد المصطلحات التي تعبر عن هذه المفاهيم كالصلاة، والوضوء، والزكاة، والخلافة والإمامة، والحضانة، والنفقة وغيرها، وهي مصطلحات كانت تدل على معان مختلفة، ومن ثم انتقلت لتدل على معان جديدة، وفي العصر الأموي أمر الخليفة عبد الملك بن مروان بتعريب الدواوين التي كانت بيزنطية في الشام، وفارسية في العراق، فظهرت ألفاظ جديدة كالدينار والدرهم، والبريد والديوان وغيرها، وفي العصر العباسي أنشأ الخليفة المأمون بن هارون الرشيد دار الحكمة ببغداد لتنسيق عملية فلسفة الإغريق والهنود والفرس وعلومهم وآدابهم إلى اللغة العربية، (النديم، 1997م، ص301) وسرعان ما استوعبت العربية مصطلحات جديدة في الفلسفة والمنطق والرياضيات والكيمياء، وغيرها، وفي عصور ازدهار الحضارة العربية الإسلامية كانت العربية تُزَوِّد العلماء المسلمين بالمصطلح الملائم للتعبير عن مخترعاتهم وفي كل مرة تلجأ العربية إلى وسائل لغوية محددة خاصة بالتطور اللغوي وصناعة المصطلح ونموه.

وأول طريقة اعتمدتها العربية لمواجهة هذا التطور اللغوي أو بالأحرى وسيلته التي من داخل اللغة هو التوليد

أولاً: التوليد

تدل ألفاظ اللغة على المفاهيم التي يستعملها الناطقون بتلك اللغة، ولكن عندما يظهر مفهوم جديد لم يكن معروفًا من قبل فهنا تبرز قوة اللغة على إيجاد لفظ يقابل ذلك المفهوم ويعبِّر عنه، ويصطلح على عملية وضع ذلك اللفظ (المصطلح) باسم (التوليد) أو (الوضع) واصطلحوا على تسميته توليدًا للمناسبة وكأنها ولادة طفل جديد، كما لو كانت اللغة امرأة ولودًا، أبناؤها الألفاظ وبناتها الكلمات، وهكذا يمكن القول بأنَّ كلمات اللغة على نوعين الأول كلمات مألوفة في اللغة، وكلمات مولدة بدافع الحاجة والضرورة، وزخرت العربية بأنواع من التوليد نجملها في الآتي

1. التوليد الصوتي

لقد حدده القاسمي بقوله:" يتم التوليد الصوتي بمحاكاة الأصوات لوضع اسم جديد، كما هو الحال في إطلاق عدد من اللغات الأوروبية اسم "كوكو" على طائر معين، جاء هذا الاسم نتيجة لمحاكاة صوت الطائر" (القاسمي، 2019م، ص394)ومن هذا الباب في اللغة العربية، اسم (تأتأة) التي تشير إلى تكرار حرف التاء عند النطق بالكلمة، فالفعل (تأتأ) هو محاكاة صوتية لظاهرة التلعثم وتكرار حرف التاء.

2. التوليد النحوي:

وقد حدده القاسمي بقوله: "يتم التوليد النحوي بإحداث كلمة جديدة من أصول لغوية قائمة على وزن صرفي معلوم أو بضم كلمتين مألوفتين إلى بعضهما لإحداث لفظ جديد، يدل على معنى

جديد" (القاسمي، 2019م، ص394) مثل ضم الكلمتين (بعد) و(ظهر) لصياغة اسم (بعد الظهر) أو مثل ضم كلمتي (ربة) و(بيت) لتوليد اسم (ربة البيت).

ويندرج تحت التقسيم النحوي نوعان هما وسيلته

أولهما الاشتقاق:

اللغة العربية لغة اشتقاقية والاشتقاق هو:" نزع لفظ ما آخر، بشرط مناسبتهما معنىً وتركيبًا، ومغايرتهما في الصيغة" (الجرجاني، 1983م، ص27) إذ تعتمد على الاشتقاق الذي هو صياغة لفظة من لفظة أخرى، على أن يكون هناك تناسب بين اللفظ والمعنى، فمن مصدر الكتابة مثلاً يشتق الفعل الماضي (كتب)، والفعل المضارع (يكتب)، واسم الفاعل (كاتب)، واسم المفعول (مكتوب)، وينقسم الاشتقاق إلى:

أ- اشتقاق صغير:

وهو" أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف والتركيب، نحو: ضرب، من الضرب" (الجرجاني، 1983م، ص27) أي اتفاق المشتقات في ترتيب حروفها الأصلية، ففي المثال السابق تظهر الحروف (ك، ت، ب) بالترتيب نفسه في جميع المشتقات، فلا تسبق التاء الكاف ولا الباء التاء.

ب- اشتقاق كبير(يسمى القلب):

وهو " أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى، دون الترتيب نحو جبذ من الجذب" (الجرجاني، 1983م، ص27)، ويمكن القول بأنَّ الاشتقاق الأكثر إنتاجية وفاعلية في إنتاج المصطلحات، هو الاشتقاق الصغير.

وقد عقد له ابن جني بابًا من خصائصه وفصل القول فيه قائلًا: " وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدًا، تجتمع التراكيب

الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه" (ابن جني، د ت، ج2/ص134)

وتكمن أهمية الاشتقاق في أنه وسيلة مهمة من وسائل تنمية اللغة، فالمعاجم لا تضم جميع مفردات اللغة الموجودة والممكنة الوجود، وإنما تقتصر على بعض المستعمل فعلاً، ولأن المفاهيم لا متناهية في الوجود، فهي في حاجة مستمرة لألفاظ تحمل هذه المعاني المتجددة، وهذا يحتاج إلى وسيلة لسانية نستطيع بواسطتها أن نولّد ألفاظًا لا متناهية من أصول اللغة المحدودة.

ويعد الاشتقاق الوسيلة الأساسية للقيام بهذه المهمة، فهو يؤدي إلى تنويع المعنى الأصلي ويضفي عليه معان جديدة كالمبالغة، والمطاوعة، والتعدية، والطلب ،وغيرها من العلاقات المنطقية والوجودية بين المفاهيم المختلفة، فالكلمة المشتقة من أخرى تحتفظ بالمعنى الأساسي للكلمة الأصلية مع زيادة تفيد خاصية دلالية إضافية، فالفعل (كتب) يدل على الكتابة، ويشتق منه الفعل (استكتب) الذي يدل على طلب الكتابة.

ثانيهما النحت:

عرف النحت بأنه: "أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه، لكي لا يقع التباس ويلجأ إليه أصحاب اللغة للاختصار" (دويدري، دت، ص79) مثل المنحوت (البرمائي) من البر و الماء، و(القروسطي) من القرون الوسطى، و(الزمكان) من الزمان والمكان، ويختلف اللغويون العرب حول مكانة النحت في العربية ودوره في تطويرها وأهميته في نمو مصطلحاتها.

3- **التوليد الدلالي (المجاز):**

وهو نقل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى جديد، كما في استخدام (عنق الزجاجة) ليدل على (المنفذ الضيِّق للمرور) أو (الموقف المحرج)، ويسميه بعضهم بالنقل المجازي أو المجاز، وهو انقال بسبب المجاز أحيانًا

4- **التوليد بالاقتراض:**

هو اقتراض لفظ من لغة أخرى للدلالة على مفهوم جديد، ولا يعده بعضهم من التوليد؛ لأن اللفظ وُلِّدَ في لغة أخرى بإحدى صور التوليد الثلاث السابقة، ولم تلده اللغة المقترضة.

ثانيًا: الاقتراض

اللغة كائن حي يؤثر في غيره ويتأثر به، والعربية ليست بدعًا من اللغات فهي تؤثر وتتأثر؛ وهذا التأثير يقع بالتجاور أو الاحتكاك أو الغزو والاحتلال أو بالتجارة والمال، ومقدرة اللغة على احتواء ألفاظً من لغات أخرى ليست عيبًا بقدر ما هي ميزة فهذا أمر من خصائص اللغات الحية.

ويحصل الاقتراض بطريقتين اثنتين هما (التعريب والتدخيل) يتفقان في الانتقال ويختلفان في الطريقة المؤدية له، والاقتراض بشقيه التعريب والتدخيل وإن شئت قلت (المعرب والدخيل) طريقة من طرق الثراء اللغوي، لا تختص بها العربية وحدها، إذ هو وسيلة أساسية تعتمدها اللغات الحية وضرورة ملحة لا بد منها التقريب بين اللغات تسهيلًا للتواصل ومسايرة للمستجدات الموجبة لمثل هذه الأمور، وساعدت مرونة اللغة على التكيف مع كل جديد يطرأ عليها فالمرونة أساس أصيل في استمرار اللغات، فاللغات الحية لابد لها من التأقلم مع الظروف ، وتحافظ على أصولها وتستقبل ما حل ضيفًا عليها بشروطها تستطيع الاستمرار والعطاء، وهذا أمر قديم متجدد فقد "بحث لغويون غربيون في الكلمات التي دخلت لغاتهم من العربية أو الفارسية أو التركية والَّفوا فيها مصنفات

نحو، كتاب: ملاحظات على الكلمات الفرنسية المشتقة من العربية لـ(هنري لاماش) وملحق معجم اللغة الفرنسية لـ(مارسيل دوفيك) ومعجم (دوزي) في الكلمات الأسبانية والبرتغالية المشتقة من اللغة العربية" (خسارة، 2006م، ص143).

وذهب عبدالكريم خليفة هذا المذهب قائلًا: "وتبين الدراسات اللغوية أن أكثر من نصف ألفاظ اللغة الإنجليزية ليست إنجليزية الأصل، وأن أكثر من نصف كلمات اللغة الفرنسية من أصل لاتيني" (خليفة، د ت، ص225).

على الرغم من أنّ للفظ (التعريب) دلالات عدة في الاستعمال اللغوي، فإنه في المصطلحية يعني: "هو أن نستعمل الكلمة الأجنبية بعد تهذيب يتناول بعض حروفها أو أصواتها أو أوزانها، قصد تطويعها لقوانين الأصوات العربية" (خسارة، 2006، ص14) أما نقل اللفظ الأجنبي إلى اللغة العربية دون تغيير يسمى دخيلاً وهو" أن تُستعمل الكلمة الأجنبية بعجرها وبجرها، لدواعي السرعة أو العجز التعريبي فتبقى دخيلة" (خسارة، 2006، ص14) ومن أمثلة الدخيل:(الأوكسجين)،و(النيتروجين)، و(التلفون) ومن أمثلة المعرَّب:(الفلسفة)، و(البنج)، ويطلق على التعريب بنوعيه أحيانًا اسم الاقتراض، وهي عملية عرفتها اللغات عمومًا حينما يعمد الناطقون بلغة ما إلى اقتراض ألفاظ من لغة أخرى عند الحاجة إلى ذلك، وتطرأ على الألفاظ المقترضة تغييرات صوتية وصرفية؛ لتنسجم مع بنية اللغة المقتَرِضة وتندمج فيها.

قواعد تعريب المصطلح الأجنبي:

عند تعريب الألفاظ الأجنبية، ينبغي مراعاة بعض القواعد التي وضعتها المجامع اللغوية العربية وتضمنتها توصيات ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي ، وأهم هذه التوصيات:

1- ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية، فإذا وُجدت طريقتان لنطق الكلمة الواحدة باللغة الإنجليزية، مثلاً (تُليب) و(تيوليب) نختار النطق الأول لأنه أيسر.

2- التغيير في شكله حتى يصبح موافقاً للصيغة العربية ومستساغاً. وقد يشمل هذا التغيير أصوات الكلمة أو صيغها أو كليهما، ومن أمثلة ذلك: كلمة (فيلوسوفيا) اليونانية التي عُرِّبت بلفظ (فلسفة) على وزن (فعللة).

3- اعتبار المصطلح عربيًا يخضع لقواعد اللغة، ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية، ومن أمثلة ذلك الكلمة المقترضة (تلفون) التي اشتق منها على وزن (فعلل) تَلْفَنَ يتلفن تلفنة.

4- ضبط المصطلحات عامة، والمعرَّب منها خاصة، بالشكل حرصًا على صحة نطقها ودقة أدائها.

ثالثًا: الترجمة

الترجمة هي ثالث الطرق لتوليد المصطلحات والتفاعل بين الأمم والحضارات وتتعلق بالمعني والترجمة لغة جاءت من مادة (رجم) التي يدور معناها على التفسير والبيان والتوضيح يقول الجوهري: "يقال: قد ترجم كلامه إذا فسره بلسان آخر، ومنه الترجمان، والجمع التراجم، مثل: زعفران وزعافر، وصحصحان وصحاصح، ولك أن تضم التاء لضمة الجيم فتقول: تُرجُمان" (الجوهري، 1987م، ص1928).

ويقول الطبري: "إذا حُوِّل إلى غير اللسان الذي نزل به، كان ذلك له ترجمة وتفسيرًا" (الطبري، دت، ج1/ص7).

فالمعنى اللغوي لها يدور حول التفسير والبيان، أما اصطلاحًا فيعرف ممدوح خسارة الترجمة بأنها: "إعطاء الكلمة الأجنبية . وهي في الغالب مصطلح علمي . مقابلها العربي الموضوع من قبل، فشرط الترجمة أن تكون الكلمة العربية مما دخل حيز اللغة سابقًا؛ فإذا وردت عليّ كلمة أجنبية لها من المفردات العربية المحفوظة أو المدونة كلمة تؤدي معناها مباشرة، فعملى هذا هو الترجمة" (خسارة، 2006، ص24).

ولها تعريف آخر وهو: " نقل كلام من لغة إلى لغة مع الإيضاح والإبانة للمعاني الواردة في اللغة الأولى بوساطة اللغة المنقول إليها" (السراقبي، 2017م، ص10).

فالترجمة وسيلة علمية ومطلب حضاري يربط الأمم ويسهم في التقدم باستجلاب ما استحدث عند الأمم الأخرى من علوم وأفكار مفاهيم لتصورات محددة ، أو مصطلحات لأشياء حسية طغت وانتشرت حول هذا العالم فاحتاج الناس إلى معرفة أسمائها للتعامل معها وبها طلبًا للفائدة وأخذًا للغلم بطريقة نقل المعاني ووضع مصطلحات تقابها، أو نقل مصطلحات تحيل على مفاهيم محددة فلابد فيها من تحري الدقة كي لا ينقل مقابل لا يدل على قصد ومراد واضعه و"تعتبر الترجمة في العصر الحالي هي الحسر الذي يصل العرب بمختلف الثقافات العالمية واللبنة الأساسية في بناء الثقافة المعاصرة" (فلاح، دت، ص3).

وتنقسم الترجمة إلى نوعين :

الترجمة اللفظية: وتتكئ على المعاجم في الترجمة فتأخذ بالمعنى اللفظي، وتبعد السياق والقرائن" وهذا النوع من أسوأ ما يلجأ إليه من فقدوا البراعة في اللغتين الأصل والهدف" (السراقبي، 2017م، ص13).

2. **الترجمة الحرة**: وتسمى بالترجمة المعنوية، وهي أدق لأنها تراعي اللفظة وسياقها والنص الذي جاءت فيه؛ وبهذا فينبغي أن يعتمد على هذا النوع من الترجمة في ترجمة المصطلحات العلمية.

ويجب تحري الدقة في الترجمة عن اللغات فإن الكثير من المصطلحات وضعت لمفاهيم معينة ولما ترجمت ترجمة غير دقيقة أحالت على مفهوم غير الذي ترجمت له وهذا نراه واضحًا في كثرة الترجمات للمصطلح الواحد "إن الترجمة لها من أصول العلم ما لها، ولها من جمال الفن ما لها، ومن هنا لابد لها أن تضبط بضوابط العلم من جهة، وتتلبس بموهبة الفنان من جهة ثانية، فهي إبداع حقيقي" (السراقبي، 2017م، ص24) ولهذا نجد من يدعوا إلى الاقتراض بـ (التدخيل) للمصطلحات التي لا يوجد لها مقابل في الجهاز المفاهيمي للغة الهدف فالأنسب أن تنقل اللفظة كما هي لتدل على المفهوم الذي وضعت له في اللغة المنشأ.

المبحث الثالث: جهود المجامع في وضع المصطلحات

أولًا : مجمع دمشق

أول مجمع لغوي عربي أقيم في العصر الحديث، فقد تأسس سنة 1919م ليخلف (شعبة النشر والتأليف) التي أنشأتها الحكومة العسكرية بعد الحرب العالمية الأولى وانتهاء الحكم العثماني عام 1918م من أجل تعريب الإدارة والتعليم في سوريا.

وقد حددت المهام الموكولة إلى المجمع :

1. النظر في اللغة العربية وأوضاعها العصرية ونشر آدابها وإحياء مخطوطاتها وتعريب ما ينقصها من كتب العلوم والصناعات والفنون في اللغات الغربية، وتأليف ما تحتاج إليه من الكتب المختلفة الموضوعة على نمط جديد.

2. جمع الآثار القديمة من تماثيل وأدوات وأوانٍ ونقود وكتابات وما شاكل ذلك، خاصة ما كان منها عربيًا، وتأسيس متحف يجمعها.

3. جمع المخطوطات القديمة والمطبوعات العربية والغربية وتأسيس مكتبة عامة لها.

4. إصدار مجلة باسم المجمع تنشر أعماله وأفكاره، وتربط بينه وبين المجامع والجامعات والمؤسسات العلمية المختلفة. (القاسمي، 2019م، 283).

هذا وقد "مضى المجمع عل خطته وصفها ينجز في كل جلسة عددًا غير قليل مما يحتاج إليه مصالح الحكومة من أوضاع وتراكيب، وقد طبع من أجل ذلك على نفقة ديوان المعارف سنة 1919م (رسالة لغوية في الرتب والألقاب وما يقابلها من العربي الفصيح، مبنية على الرتب والألقاب في مصر) لأحمد تيمور وقد أشار المجمع إلى ما كان يكلفه وضع المصطلحات من مراجعات في الكتب القديمة ثم مداولاتها فيها" (الزركان، 1988م، ص17)

وقد اهتم المجمع بتعريب العلوم يقول مصطفي الشهابي: " تأسست كلية الطب في دمشق سنة 1919م بأمر من الملك فيصل الأول وقامت على أنقاض كلية الطب التركية واختير لها أساتيذ من الأطباء العرب، بعضهم يتقنون العربية وبعضهم لا يتقنونها، ولكنهم جميعًا تعاهدوا على الاضطلاع بمهمة التدريس بالعربية، وعلى جعل لغتنا تتسع للعلوم الطبية كما اتسعت للعلوم الحقوقية في كلية الحقوق".(الشهابي، 1955م، ص56)

ومن الأعمال التي بها المجمع إصدار مجلة" وينشر فيها أعضاء المجمع وغيرهم بحوثًا لغوية وأدبية في جميع أغراض المجمع، ومنها مواضيع اللغة والمصطلحات العلمية" (الشهابي، 1955م، ص57)

ثانيًا: مجمع بالقاهرة

في عام 1932م صدر مرسوم بإنشاء مجمع اللغة العربية الملكي، الذي جاء في المادة الثانية من مرسوم إنشائه إن أغراضه:

1. أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون التي تقدمها.
2. أن تقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية.
3. أن ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية.
4. أن يبحث كل ما له شأن في تقدم اللغة العربية.(الزركان، 1988م، ص134)

وإذا نظرنا إلى الغرض الثالث من أغراض التأسيس، ظهر لنا أثر المستشرقين وسطوتهم على المجامع اللغوية جليًا، فإن الحركة الاستشراقية التي غزت العالم العربي والإسلامي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، عملت بقصد أو بغير قصد على الحفاظ على جزء كبير من التراث العربي والإسلامي، وكان لها دور محوري في إنشاء المجامع اللغوية.

وفي سنة 1980م تقدم الدكتور أحمد مختار عمر للمجمع بنهج في الترجمة والتعريب، وأقره المجمع وتمثل في الآتي (ضيف، 1984م، ص135 ، 134 ، 133):

1. وضع المقابل الإنجليزي أو الفرنسي بإزاء المصطلح العربي، مع الاستضاءة بالأصل اللاتيني أو الإغريقي إن وجد، ومع مراعاة أن يتفق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي دون تقيد بالدلالة اللفظية الحرفية، فيقال مثلًا (غرفة كاتمة) لا (ميتة).
2. إيثار الألفاظ غير الشائعة لأداء المصطلحات العلمية.

3. التعريب عند الحاجة الملحة، وذلك إذا كان الأصل يعود إلى أصل يوناني أو لاتيني أو شاع استعماله دوليًا أو كان منسوبًا إلى علم عرف به بين العلماء مثل ديناميكا dynamics ونيترون neutronإلى غير ذلك.

4. عد المصطلح المعرب عربيًا وإخضاعه لقواعد اللغة في الاشتقاق وغيره.

5. صوغ لفظة مفردة للمصطلح ما أمكن، إذ العربية تميل في الأسماء والمصطلحات إلى الألفاظ المفردة، وأيضًا فإن ذلك يساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة؛ ومن أجل ذلك كان يفضل التعريب على الترجمة، فمثل (ترمومتر) المعربة أخف جدًا من ترجمتها بقولك (مقياس درجة الحرارة)، ومثلها كلمة (زوم) zoom للعدسة ذات البعد البؤري المتغير.

6. توحيد المصطلحات المشتركة عربية أو معربة ذات المعنى الواحد بين فروع العلم المختلفة، مثل فوتون وألكترون، وهما يتداولان في كثير من العلوم.

7 . تحديد مصطلحات علمية دقيقة تفرق بين الألفاظ المترادفة أو متقاربة المعنى، فمثلًاresistance تقابل المقاومة، بينما تقابل reluclancc المانعة.

8 . يعرّف المصطلح تعريفًا بيّنًا واضحًا.

9 . يكتب اسم العلم الأجنبي وكذلك المصطلح المعرب بالصورة التي ينطقان بها في لغتهما.

10 . تكتب المصطلحات الأجنبية في المعاجم مبدوءة بحروف صغيرة ما لم تكن أعلامًا، ويلاحظ في المصطلح العربي المقابل ألا يعرف بالألف واللام تيسيرًا للكشف عليه في المعجم.

ثالثًا: المجمع الجزائري للغة العربية

أنشئ في مدينة الجزائر بمرسوم رئاسي سنة 1992م، يستهدف هذا القانون إنشاء المجمع الجزائري للغة العربية وتحديد مهامه، والقواعد العامة لتنظيمه وتسييره وتمويله. (القاسمي، 2019م، ص290)

أهدافه

لقد اعتمد المجمع مجموعة من الأهداف ساعيًا على تحقيقها، تمثلت بصفة عامة في تنمية اللغة العربية وعلومها وهي كالاتي:

1. إحياء استعمال المصطلحات الموجودة في التراث العربي الإسلامي.
2. اعتماد المصطلحات الجديدة التي أقرها اتحاد المجامع العربية في الماضي أو التي يقرها مستقبلًا.
3. نحت مصطلحات جديدة بالقياس أو الاشتقاق أو أي طريقة أخرى.
4. ترجمة أو تعريب المصطلحات المتداولة في العالم المعاصر في جميع حقول المعرفة، ومختلف أعمال الحياة اليومية، باعتماده على المعاجم المتخصصة.
5. نشر جميع المصطلحات في أوساط كل الأجهزة التربوية والتكوينية والإدارية.
6. وضع قاموس حديث وشامل حسب ترتيب عصره، يتضمن المصطلحات العلمية والتقنية في مختلف المجالات، وغيرها من المصطلحات الواردة في القواميس العادية.
7. نشر الدراسات والبحوث المتعلقة باللغة العربية وآدابها وفنونها وتراثها ومستجداتها.
8. تشجيع التأليف والترجمة والنشر باللغة العربية في جميع الميادين.
9. إصدار مجلة دورية ينشر فيها إنتاج المجمع من مصطلحات وبحوث ودراسات.
10. عقد المؤتمرات والندوات العلمية، والمشاركة في اللقاءات والندوات الدولية.

11. ربط صلات التعاون والتنسيق مع المجامع والهيئات اللغوية في البلدان العربية وفي العالم الإسلامي، والبلدان الأخرى؛ للاستفادة من تجاربها ودعم تلك الصلات والانضمام إلى اتحاد المجامع العربية.

ويصدر المجمع مجلة نصف سنوية عنوانها (مجلة المجمع الجزائري للغة العربية)، صدر عددها الأول سنة 2005م.

رابعًا: مجمع اللغة العربية الليبي

أنشئ مجمع اللغة العربية الليبي بناء على قرار اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) سنة 1994م، ويتألف المجمع من عشرين عضوًا عاملًا، خمسة عشر عضوًا من الليبيين وخمسة أعضاء من العرب غير الليبيين، وللمجمع أربع لجان هي: لجنة السلامة اللغوية في وسائل الإعلام، ولجنة مراجعة النصوص التعليمية، ولجنة اللهجات العروبية، ولجنة تحديد استخدامات الأسماء والتسميات في النشاط الاقتصادي، وأهداف الجمع الرئيسة تتمثل فيما يأتي:

1. المحافظة على سلامة اللغة العربية وتطويرها.
2. دراسة المصطلحات العلمية والفنية ولأدبية والسعي إلى توحيدها في الوطن العربي.
3. دراسة التراث العربي في العلوم والفنون والآداب وصلات الحضارة العربية بالحضارات الأخرى.
4. وضع معجمات عامة ومتخصصة.
5. إصدار الكتب والدوريات لنشر بحوث المجمع.
6. إقامة الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بأهداف المجمع (القاسمي، 2019م، ص291).

وللمجمع مجلة عنوانها (حولية المجمع) صدر عددها الأول سنة 2003م، وتغير اسمها ليصبح (مجلة مجمع اللغة العربية ليبيا).

كما نشر أعمال الندوة العلمية الرابعة 2007م بعنوان صوغ المصطلح العلمي وتوحيده.

الخاتمة

وبعد أن اكتمل نسيج هذا البحث، لابد أن أذكر ما توصلت إليه من خلال هذا العرض الذي أدعي بأني قد استقصيت ما فيه، وظهر لي ما يلي:

1. أن لفظ (مصطلح) وإن جاء متأخرًا إلا أنه الأنسب لهذا العلم .

2. دراسة الاصطلاحات والحدود ليس جديدًا فقد اهتم به علماء العربية المتقدمين، وعالجوه بما يناسب حاجتهم إليه.

3. لوضع المصطلحات معايير لابد من اتباعها طلبًا للضبط ودفعًا للبس المحتمل؛ لأن الأمر يتعلق بالمفاتيح التي يستوجب أن تكون دقيقة.

4. اعتمد علماء العربية المتقدمون طرقًا لوضع الاصطلاحات، واصطلحوا على تسميتها، (المعرب والدخيل) مثلًا.

5. يستوجب وضع شروط دقيقة للترجمة، فلا يؤخذ بالترجمة اللفظية التي كانت مدعاة للبس ومجلبة للاضطراب.

6. يتضح حرص المجامع اللغوية على نقل العلوم، ووضع المصطلحات والمعاجم، وضبط عملية الترجمة والتوليد، ضبطًا دقيقًا.

المصادر والمراجع

1 . محمود فهمي حجازي الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب.

2 . وليد محمد السراقبي، الترجمة المشوهة وفوضى المصطلح اللساني، منشورات الهيئة العامة للكتاب دمشق مكتبة الأسد،2007م.

3. علي بن محمد بن علي الزين الجرجاني، 816هـ ،التعريفات، الطبعة الأولى، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1403هـ / 1983م.

4 . محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1988م.

5. أبوالفتح عثمان بن جني الخصائص تح / محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت لبنان.

6 . أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ت 393هـ ،الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تح: أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الرابعة 1987 م.

7 . أبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بالنديم ،ت 438هـ ،الفهرست تح/ إبراهيم رمضان، الطبعة الثانية، دار المعرفة بيروت لبنان.

8 . رجاء وحيد دويدري، المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، دمشق دار الفكر، مكتبة الأسد.

9 . مصطفى الشهابي المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، 1955م، من مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

10 . عبدالكريم خليفة، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، منشورات مجمع اللغة الأردني.

11 . المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، (إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار) دار الدعوة.

12. أبوجعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تفسير آي القرآن، دار التربية والتراث مكة المكرمة.

13 . أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ت 821هـ دار الكتب العلمية، بيروت.

14 . علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون الطبعة الثانية، مكتبة لبنان ناشرون، 2019م.

15 . ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، الطبعة الثانية2013م، مكتبة الأسد، دار الفكر دمشق ، دار الفكر المعاصر، بيروت 2006م.

16 . محمد بن علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح/ علي دحروج، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، 1962م.

17 . محمد بن مكرم بن علي، أبوالفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب،الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، 1414 هـ.

18 . شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عامًا، الطبعة الأولى 1984م

19 . حسيبة فلاح، مشكلات تعريب المصطلح اللساني، جامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي..